

المدخل المحاسبي لتقييم صيغ التمويل الحديثة في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة في مؤسسة مناجم الفوسفات

د. عمامرة ياسمين - جامعة تبسة

د. زرفاوي عبد الكريم - جامعة تبسة

ط. موم سعيدة - جامعة تبسة

تاريخ الارسال: 2018/02/25

تاريخ النشر: سبتمبر 2019

الملخص:

يهدف البحث الى محاولة تقييم صيغ التمويل الحديثة في المؤسسة الاقتصادية بالتركيز على التمويل التأجيري من خلال تمويل استعمال الأصول وليس تمويل شرائها أو تملكها، باعتماد الاستئجار التمويلي و/ أو الاستئجار التشغيلي. وبإسقاط الدراسة على مؤسسة SOMIPHOS توصل البحث الى أنه رغم النقل الاقتصادي الذي تمتاز به المؤسسة لم تعتمد إلا على التمويل التأجيري كأنسب الصيغ الحديثة للتمويل، وركزت على كل من التكلفة، المخاطر، التأثير في الميزانية كأهم المحددات المستخدمة في تحديد جدوى قرارات التمويل بالاستئجار وتقييمها.

الكلمات المفتاحية: التمويل، التمويل التأجيري، الايجار المالي، الإيجار التشغيلي، المعالجة

المحاسبية.

Abstract:

The aim of the research is to try to evaluate the modern financing formulas in the economic institution by focusing on leasing finance by financing the use of assets rather than financing their purchase or ownership by adopting financial leasing and / or operational leasing.

The study found that despite the economic weight of the institution, it relied only on leasing finance as the most modern form of finance and focused on cost, risk and budget impact as the most important determinants used in determining the feasibility of leasing financing decisions and evaluating them.

Keywords: finance, leasing finance, financial leasing, operating lease, accounting treatment.

مقدمة:

في ظل التطور السريع للمؤسسات الاقتصادية وتنوع أوجه نشاطها وتزايد حاجاتها إلى مصادر تمويلية، لم تعد المصادر التقليدية قادرة على تلبية احتياجاتها بل أصبحت عائق أو مشكل أساسي يقيد مسار تقدمها ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة لابتكار أساليب تمويلية جديدة أكثر مرونة واستجابة لمتطلبات نموها وتوسعها.

وإزاء الصعوبات التي تعترض المؤسسات في تلبية احتياجاتها بمصادر تقليدية فقد ابتدع الفكر المالي صيغ تمويل حديثة كأحد الحلول اللازمة لمواكبة تطور العصر وتبرز من أهم أشكالها الأدوات المالية متمثلة في المشتقات المالية والأدوات المالية المختلفة وكذا التمويل عن طريق رأس مال المخاطر باعتباره تقنية حديثة نظرا لمدى قدرته على تلبية متطلبات المؤسسات الهادفة للتوسع والنمو، وحيث أولى الاقتصاد الإسلامي اهتماما بمجال التمويل تجلّى ذلك في صيغ التمويل الإسلامي (المضاربة، المراجعة، المشاركة... التمويل التأجيري)، حيث يعد هذا الأخير ذروة التطور للصيغ التمويلية الحديثة.

ومن هذا المنطلق جاء التأجير التمويلي كأحدث أداة لينظم مجالا جديدا من مجالات الاستثمار ألا وهو التمويل بطرق التأجير، وكما يدل عليه اسمه فإن القصد من هذا البديل هو تمويل استعمال الأصول وليس تمويل شرائها أو تملكها، وتعددت أنواع التمويل لينقسم إلى نوعين: الاستثمار التمويلي والاستئجار التشغيلي.

❖ إشكالية البحث:

مما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال الإشكالية الرئيسية الموالية:
كيف يمكن تقييم التمويل التأجيري كنموذج عن صيغ التمويل الحديثة في مؤسسة مناجم الفوسفات SOMIPHOS؟

❖ فرضية البحث:

للإحاطة بجيئيات البحث يمكن صياغة فرضية رئيسية مفادها أن:
يمكن معالجة التمويل التأجيري كنموذج عن صيغ التمويل الحديثة محاسبيا في المؤسسة الاقتصادية، من خلال المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي والإيجار التشغيلي بالتسجيل المحاسبي

لكل من الأقساط الايجارية، والاهتلاك السنوي، والقيمة المتبقية عند كل من المؤجر والمستأجر، وهذا ما ينطبق على مؤسسة مناجم الفوسفات بتبسة.

❖ أهمية البحث:

- يمكن إدراك أهمية البحث من خلال تركيبة العناصر التالية:
- توفير معلومات إضافية حول آليات التمويل المستحدثة؛
 - المكانة الهامة للتمويل وصيغته الحديثة بالنسبة للإدارة المالية والمؤسسة ككل؛
 - تحديد مختلف الصيغ التمويلية الحديثة التي تعتمد عليها مؤسسة مناجم الفوسفات؛
 - مساعدة أشخاص معينين في تقييم صيغ التمويل الحديثة وبالأخص التمويل التأجيري في المؤسسات الاقتصادية عامة ومؤسسة مناجم الفوسفات خاصة.

أهداف البحث:

- يهدف البحث الى تحقيق ما يلي:
- إزالة اللبس والغموض عن مختلف المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالموضوع المدروس؛
 - العمل على نشر الثقافة التمويلية في إطار حديث يمكن من توفير التمويل اللازم للمؤسسة الاقتصادية؛
 - تسليط الضوء على أهم الصيغ التمويلية الحديثة في مؤسسة SOMIPHOS؛
 - إبراز أهمية التقييم المحاسبي للتمويل التأجيري في مؤسسة مناجم الفوسفات.

❖ منهجية البحث:

أعتمد في هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي لعرض مفاهيم التمويل والصيغ التمويلية الحديثة عامة والتمويل التأجيري خاصة، وكذا تحليل الوثائق المتحصل عليها؛ مع الاستعانة بمنهج دراسة الحالة بإسقاط الجانب النظري على مؤسسة مناجم الفوسفات ميدانيا.

❖ الدراسات السابقة:

- من بين الدراسات التي تناولت الموضوع المدروس ما يلي:
- **الدراسة الأولى:** موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 2013، والتي تهدف إلى تحديد مختلف صيغ التمويل الإسلامية التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية في ظل

الأزمة المالية العالمية ومن أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث في هذا المجال أن التمويل بالمشاركات والإجارة والصيغ ذات الهامش المعلوم من أنسب البدائل التي يجدر بالمؤسسات الاقتصادية اعتمادها لتفادي ما خلفته الصيغ التقليدية في ظل الوضع المتأزم الذي تعيشه، وقد ركزت دراسة هذا الموضوع على التمويل التأجيري من بين صيغ التمويل الإسلامي، وطريقة تقييمها ومعالجتها محاسبيا وبإسقاط الدراسة ميدانيا على مؤسسة مناجم الفوسفات بتبسة.

- **الدراسة الثانية:** بارود أحمد توفيق، معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، 2011، التي تهدف إلى التعرف على آلية تمويل مستحدثة وطرق التداول بين أطرافها المتعددة وإمكانية مساهمتها في تطوير العمل التمويلي وكذا الوقوف على أهم المعوقات التي تواجه تطبيق التمويل التأجيري في المؤسسات العاملة في فلسطين. ومن أهم النتائج التي توصل إليها: أن نظام التمويل التأجيري يتفق مع الشريعة الإسلامية وبالتالي لا تواجه المؤسسات والشركات صعوبة في تسويق هذا النظام بين عملائها خاصة في المجتمعات الإسلامية، وعدم وجود قانون للتمويل التأجيري ووضعه حيز التنفيذ يقع عائقا أمام تطبيقه والتداول به، بينما ركز هذا البحث على كيفية معالجة هذه الصيغة محاسبيا وكيفية تقييمها ضمن أصول المؤسسة، مع تطبيق ذلك على مؤسسة مناجم الفوسفات بتبسة.

- **الدراسة الثالثة:** بن طلحة صليحة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2008، حيث تناولت فيها أربعة فصول، ثلاثة منها نظرية حيث تناول الفصل الأول المتغيرات الاقتصادية وأثارها على الاقتصاد الجزائري و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وفي الفصل الثاني طرق التمويل في المؤسسات الاقتصادية، أين ركزت فيها على التمويل الذاتي و القروض المصرفية بالإضافة إلى التمويل من خلال السوق المالي، ثم تناولت في الفصل الثالث أهم التطورات البنكية وانعكاساتها على ميكانيزمات تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كما تناولت أثر إرشادات لجنة بازل على المنظومة البنكية الجزائرية وأهم الاستراتيجيات التي اتخذتها المؤسسات المالية الجزائرية لمواجهة أهم آثار العولمة المالية التي مست معظم المؤسسات البنكية العالمية، وكتيجه للدراسة توصلت الباحثة إلى أنه من الضروري تطوير المؤسسات

الاقتصادية و المؤسسات المالية بما يتماشى وأهم المتغيرات التي فرضها الإقتصاد العالمي، من أجل تسهيل إندماجها فيه.

❖ خطة البحث:

بناء على الأهداف الأساسية للموضوع، واستنادا إلى الإشكالية المصاغة، قسمت الدراسة حسب الخطة الموالية:

أولا: الدراسة النظرية

1- التمويل التأجيري كنموذج للصيغ التمويل الحديثة:

يمكن التعرض لمجموعة من المفاهيم الخاصة بالتمويل التأجيري من خلال الآتي:

1-1- تعريف التمويل التأجيري:

- يعرفه المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 بأنه: "ترتيب ينقل بموجبه المؤجر الحق في استخدام أصل مقابل بدل إيجار يستحق على المستأجر". ويعدل المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 المعدل التعريف باستبدال المصطلح بدل الإيجار بدفعة أو سلسلة دفعات. (1)
- كما يعرف بأنه: "تلك العملية التي تضمن شراء استخدام الأصل لمدة زمنية طويلة نسبيا دون تملكه". (2)
- كما يعرف التمويل التأجيري: على أنه اتفاق بين طرفين يخول أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، المؤجر و هو الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل, في حين أن المستأجر هو الطرف المتعاقد على الإنتفاع بخدمات الأصل مقابل سداده لأقساط التأجير للمؤجر. (3)
- وبناء عليه يمكن استنتاج خصائص عقد التأجير التمويلي كما يلي:
- لا يتكلف المؤجر تكاليف الصيانة في فترة التأجير ولا يعطى الحق في إلغائه من قبل إحدى أطرافه؛
- مسدد القيمة بالكامل يعني أن المؤجر يستلم دفعات التأجير التي تغطي ثمن الأصل بإضافة إلى تحقيق عائد بمعدل يماثل معدل الفائدة على قرض مضمون لتمويل شراء الأصل؛
- أن جميع تكاليف التأمين على الأصل وما يستحق عليه من ضرائب على الممتلكات تكون من مسؤولية المستأجر، كما يحق

- للمؤجر إضافة الأقساط المدفوعة إلى إيراداته كما من حقه خصم قسط الاهتلاك من الإيرادات لغرض احتساب الضريبة.

1-2- أنواع التمويل التأجيري:

يمكن تلخيص أنواع التمويل التأجيري وأهم الفروقات بينها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): المقارنة بين أنواع التمويل التأجيري

العناصر	التأجير المالي	التأجير التشغيلي
مدة العقد	مدة العقد طويلة تصل الى ما يقرب العمر الافتراضي للأصل	مدة العقد قصيرة لا تحتاج الفترة التي يتجاوز فيها المستأجر الأصل لأداء عمل معين وعادة ما تجدد سنويا
مسؤولية تقادم الاصل	يتحمل المستأجر عدم صلاحية الأصل سواء بالهلاك أو بالتقادم	يتحمل المؤجر مسؤولية عدم صلاحية الأصل سواء بالهلاك أو بالتقادم
الصيانة والتأمين	المستأجر يتحمل تكاليف صيانة وإصلاح الأصل وكذا تكلفة التأمين عليه خلال فترة التعاقد.	المؤجر يتحمل تكاليف صيانة وإصلاح الأصل وتكاليف التأمين عليه خلال فترة التعاقد
العلاقة بين المؤجر والمستأجر	تحتاج لقانون ينظم هذه العلاقة ويحافظ على حقوق كل طرف فيها وذلك بسبب طول فترة التعاقد والأهمية النسبية لقيمة العقد.	العلاقة بين المؤجر والمستأجر تتسم بالسهولة ولا تثير مشاكل قانونية وذلك لقصر فترة التأجير.
مال الملكية	يكون للمستأجر أمام ثلاث بدائل في نهاية مدة العقد: - أن يعيد الأصل إلى المؤجر؛ - أن يعيد تأجير الأصل لمدة أخرى؛ - شراء الأصل من المؤجر.	لا يجوز للمستأجر ملكية أو شراء الأصل المؤجر في نهاية مدة العقد بل يرد الأصل محل التأجير إلى المؤجر في نهاية مدة العقد بل يرد الأصل محل التأجير إلى المؤجر مرة أخرى.
نظام إلغاء التعاقد	لا يجوز إلغاء عقد الإيجار خلال المدة المتفق عليها في العقد من قبل أحد طرفيه	يجوز إلغاء عقد الإيجار من قبل المستأجر خلال المدة المتفق عليها في العقد وفي هذه الحالة يلتزم المستأجر بسداد الإيجار.

المصدر: سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويلي ومداخله: المالية- المحاسبية- الاقتصادية-

التشريعية- التطبيقية، مكتبة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2001، ص: 83.

2- إجراءات إبرام عقد التأجير التمويلي:

يتطلب تنفيذ صيغة التأجير التمويلي، والتي تعتبر من صيغ التمويل المعاصرة الوقوف على

الخطوات العملية لها، والتي تتضمن الإجراءات التنفيذية له، والتي تتم على مراحل ثلاثة هي: (4)

- **دراسة العملية** : وتتم هاته العملية من خلال قيام الطرف المستأجر بطلب إلى

المصرف لتأجير معدات معينة، أو سلعة ما، ويرفق بالطلب دراسة جدوى اقتصادية عن المشروع، وطبيعة المعدات المطلوبة، ومصدرها، وفاتورة مبدئية بالثمن، والضمانات المقدمة للوفاء، ومدة الإيجار، والمركز المالي للمستأجر، وكافة المستندات المتصلة بالموضوع، ويقوم المصرف بدراسة موقفه من هذا الطلب .

- **تنفيذ العملية** : خلال تنفيذ العملية يقوم المصرف بشراء المعدات من المورد، ويدفع

له الثمن، أو يوكل المستأجر في الإستلام و إنهاء كل ما يتعلق مع الجهات الإدارية، وللمصرف توكيله، وبالرجوع مباشرة على المورد بالضمان، حالة وجود عيب في المعدات، ويتسلم المستأجر المعدات بعد معاينتها بمحضر استلام يقدمه إلى المؤجر، وأخيرا يوقع المؤجر مع المستأجر عقد الإيجار بعد امتلاك الأول للمعدات محل العقد ملكية تامة، ثم يقوم كل من الطرفين بتنفيذ وإعداد تقارير دورية عن المتابعة، والإلتزامات المفروضة عليه طيلة مدة العقد؛

- **انتهاء عملية التأجير التمويلي**: في نهاية المدة المتفق عليها، يكون أمام المستأجر أن

يختار(بين رد العين إلى المؤجر، أو طلب إعادة التأجير، أو تملك العين بحسب الاتفاق).

3- تكلفة التمويل التأجيري:

هو معدل العائد الأدنى الواجب تحقيقه على الاستثمارات الممولة بواسطة التمويل التأجيري، وهو المعدل I الذي تتساوى فيه القيمة الحالية التي تتحملها المؤسسة مع القيمة الحالية للدفعات (بعد خصم الضريبة) مضافا إليه ما تفقده المؤسسة من اقتصاد الضرائب على الاهتلاكات) خلال مدة عقد التمويل التأجيري مضافا إليه قيمة إعادة الشراء الأصل في نهاية عمره الاقتصادي، وتحسب تكلفة التمويل بالصيغة التالية:

$$V0 = \sum_{i=1}^n Li(1 - T) + AiT / (1 + r)^i + Rn / (1 + r)^i$$

حيث :

$V0$: القيمة الحالية الصافية للاستثمار (قيمة التجهيزات و الآلات). ، T : معدل الضريبة على أرباح المؤسسات.

L_i : الدفعة (الإيجار أو التأجير) التي سوف تدفع في السنة i .

A_i : الاهتلاكات السنوية للأصل فيما لو كانت المنشأة مالكة له.

R_n : القيمة المتبقية من الأصل في نهاية العقد.

r : تكلفة الاستئجار (معدل العائد المساوي بين قيمة الأصل وقيمة التدفقات الحالية لعناصر الأصل المستأجر).

ثانيا: الدراسة الميدانية:

سيتم التعرض لتطبيق ما تم التطرق له في الجزء النظري من خلال النقاط الآتية:

1- ملحة عن المؤسسة محل الدراسة:

مؤسسة مناجم الفوسفات SOMIPHOS وليدة تقسيم المؤسسة الوطنية للحديد والفوسفات سنة 2004 إلى عدة فروع، بدأت تمارس نشاطاتها بشكل مستقل بتاريخ 01 جانفي 2005 متخصصة في عمليات استخراج، معالجة، وتسويق الفوسفات لمختلف الأسواق داخليا وخارجيا.

2- تحليل البيئة الداخلية والخارجية لمؤسسة مناجم الفوسفات:

تتمتع SOMIPHOS بثقل اقتصادي معتبر وهام في الاقتصاد الوطني، نتيجة ما تتمتع به من نقاط قوة، إلا أن ذلك لا يعني أنها لا تمتلك نقاط ضعف، إضافة إلى أنها تتوفر على فرص اقتصادية يمكن استغلالها والاستفادة منها إذا تمكنت من تجاوز التهديدات التي تواجهها.

2-1- تحليل البيئة الداخلية للمؤسسة:

يتبين من خلال تحليل البيئة الداخلية لمؤسسة مناجم الفوسفات نقاط قوتها وضعفها والمتمثلة

في: (5)

2-1-1- نقاط القوة التي تمتاز بها مؤسسة مناجم الفوسفات: تتحكم مباشرة في نجاح

المؤسسة وأهمها ما يلي:

- تملك طاقة تخزين معتبرة، بالإضافة إلى توفر مجموعة منتجات قليلة وغير متنوعة، مما يسهل

التحكم فيها وزيادة الإنتاج ومن ثم زيادة المبيعات والأرباح؛

- معالجتها للفوسفات بالغاز الطبيعي الأقل تكلفة كبديل للنفط مع إمكانية استعمال

الاثنين؛

- توفر مصالح خاصة لمراقبة الجودة في المنجم والميناء، مما يسمح بالتحكم في المشاكل المتعلقة بما ومعالجتها في أسرع وقت ومسيرة المواصفات المطلوبة من الزبائن فيما يخص الفوسفات المصدر؛

- تخصص ميزانية خاصة لترويج نشاطها كل سنة من خلال وسائل الإعلام والممثلات بالخارج.

2-1-2- نقاط ضعف SOMIPHOS : تعاني المؤسسة من نقاط ضعف عديدة تحد من فعاليتها أهمها ما يلي:

- تميز منشأتها بالقدم خاصة منها المنجمية والتي تحتاج استثمارات كبيرة ومبالغ ضخمة لتجديدها؛

- نقطة التعادل لديها مرتفعة جدا نتيجة ارتفاع التكاليف الثابتة بالنسبة لحجم الإنتاج؛
- افتقارها إلى توفر الصناعات التحويلية المتعلقة بالفوسفات التي يزداد الطلب عليها يوما بعد يوم؛

- عدم حصول المؤسسة على تدعيم لأسعار بيعها، من طرف الدولة عكس منافسيها؛
- عدم توفر المؤسسة على وسائل نقل خاصة بما مما يشكل عائق كبير لعملياتها التصديرية.

2-2- تحليل البيئة الخارجية للمؤسسة:

يتضح من خلال ذلك الفرص والتحديات التي تلقاها المؤسسة في البيئة المحيطة وهي كالاتي:

(6)

2-2-1- الفرص التي على المؤسسة اغتنامها: تتوفر على فرص هامة لتوسيع نشاطها أبرزها ما يلي:

- وجود أسواق هامة من الفوسفات؛
- التوجه إلى وحدات التحويل في العالم؛
- وجود ملايين الهكتارات من الأتربة ذات الملوحة العالية، مما يستلزم استعمال أكثر للأسمدة؛
- مخطط تنموي للفلاحة على مستوى وطني (استخدام الأسمدة الفوسفاتية)؛
- القدرات الإنتاجية للمؤسسة التي يمكن تطويرها.

2-2-2- التهديدات التي على المؤسسة مواجهتها أو تجنبها: تتعرض مؤسسة

SOMIPHOS لتهديدات أهمها ما يلي:

- وجود احتياطات كبيرة من الفوسفات عبر العالم؛
- سهولة التحكم في عناصر التسويق بالنسبة للمنافسين؛
- تكلفة النقل البحري المرتفعة مما يعرقل النفاذ إلى الأسواق الخارجية؛
- لقواعد الإجبارية للبيئة وزيادة الطلب على منتجات التحويل؛
- اشتداد المنافسة الدولية التي تواجه المؤسسة خاصة من طرف المغرب وتونس.

3- التمويل التأجيلي كصيغة تمويلية حديثة في SOMIPHOS

تعتبر مؤسسة مناجم الفوسفات من المؤسسات التي تبنت التمويل التأجيلي كأحد المرتكزات اللازمة لزيادة حجم التدفقات النقدية، ولأن التجربة حديثة فإنها حققت نتائج معتبرة لكنها لا ترقى لمستوى طموحات المؤسسات، وسيتم التطرق لهذا النوع من التمويل في هاته المؤسسة من خلال النقاط الآتية:

3-1- مؤسسات التأجيل التمويلي التي تتعامل معها :

عمدت مؤسسة مناجم الفوسفات إلى اتخاذ قرار التمويل بالاعتماد على التأجيل التمويلي كأحد أنسب الصيغ الحديثة، وذلك بالتعامل مع مؤسستين التأجيل التمويلي هما: ALC و SOFINA

3-1-1- الشركة العربية للإيجار المالي ALC:

وهي أول مؤسسة للإيجار المالي تم اعتمادها في الجزائر في 2001 برأسمال قدره 758 مليون دينار مقسم على 75800 سهم تم اكتتابهم من قبل 7 مساهمين موزعة على النحو التالي: (8)

- بنك المؤسسة العربية المصرفية 35%؛
- الشركة العربية للاستثمار 25%؛
- مؤسسة المالية الدولية 7%؛
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط 20%؛
- مؤسسات أخرى 14%.

وقد بدأت نشاطها في ماي 2002 بمنح أول قروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة إجمالي قدره 75,5 مليون دينار، حيث يتم منح قروض الإيجار لفترة تمتد من 4 إلى 5 سنوات.

كما أن المبلغ المحدد للقروض يجب ألا يقل عن 15 مليون دينار ولا يزيد عن 95 مليون دينار، وقد أدخلت الشركة وسائل تمويل جديدة قصيرة وطويلة المدى كالقرض الإيجاري الذي يسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتأجير العقارات الثابتة والمنقولة ذات الاستعمال الصناعي. وقد تمت الاتفاقية بين الشركة العربية للإيجار المالي ALC ومؤسسة SOMIPHOS و كانت مدتها 48 شهرا ابتداء من 15 جانفي 2008.

3-1-2- مؤسسة SOFINANCE :

تم إنشائها في 04 أبريل 2000 بالشراكة مع مؤسسة مالية أجنبية على أساس شراكة مالية برأس مال قدره 5مليار دج، من مهامها المساهمة في إنشاء المؤسسات الجديدة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر انطلقت في مباشرة نشاطها في 09 أبريل 2001 وهو التاريخ الذي حصلت فيه على الاعتماد من بنك الجزائر، أما فيما يخص الإطار التنظيمي لهذه الشركة فيتركز حول هيكلين أساسيين هما: هيكل الالتزامات والهندسة المالية من مهامه تسيير طلبات التمويل، هيكل الإدارة العامة للمالية والمحاسبية مهامه التسيير والتنظيم العام.

وتهدف هذه الشركة إلى تدعيم وإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال ما يلي:

- تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في مساهمتها لرأس مال
- الإقبال على تشكيل الإقراض والتسليف بدون اعتبار للضمانات؛
- ترقية الاعتماد على قرض الإيجار باتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد تمت الاتفاقية بين المؤسسة المالية SOFINANCE ومؤسسة SOMIPHOS

حيث قامت هذه الأخيرة باستئجار معدات نقل تتمثل في الرافعات وكانت تقدر 307.48 مليون دج طوال المدة من 10 سبتمبر 2012 إلى غاية 10 جوان 2016 أي لمدة 4 سنوات وكان الدفع ثلاثيا والتسديد على 16 مرة. (9)

3-2- المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار المالي لمؤسسة SOMIPHOS وفق PCN

قامت مؤسسة SOMIPHOS يوم 15 جانفي 2008 باستئجار نوع من معدات نقل تتمثل في 12 شاحنة بمبلغ قدر ب 110.400.000.00 دج، وبذلك تمت الاتفاقية بين ALC ومؤسسة SOMIPHOS، وكانت مدة الاتفاقية حوالي 48 شهرا من 15 جانفي 2008 إلى غاية 15 أكتوبر 2011، ويتم تسجيل الاتفاقية بتاريخ (2008/01/15) حسب المخطط المحاسبي الوطني كما يلي: (10)

من ح(468)/ مصاريف مقيدة سلفا (135.32)

إلى ح(562)/ دائنو الخدمات (135.32)

يعتبر الحساب 468 (مصاريف مقيدة سلفا) من الحسابات التي كان تصنيفها لا يعبر عن حقيقتها، بالإضافة إلى الحساب 469 (نفقات في إنتظار التخصيص)، حيث صنف هاتو الحسابات ضمن مجموعة الحقوق.

لهذا فإن إنتقال المؤسسة من تطبيق النظام القديم للمخطط المحاسبي الوطني أدى إلى الوقوف على الكثير من النقاط التي كانت تؤثر على ميزانية المؤسسة ووضعيته، ورغم أن المؤسسة قامت بالكثير من الدورات التدريبية لعمال المصالح المحاسبية والمالية، إلا أنها تأخرت نوعا ما في تطبيق النظام المحاسبي والمالي، حيث أنها تعرضت لضغوط دولية حتمت عليها الإسراع بتطبيق هذا النظام، الذي يعتبر مزيج بين المخطط الفرنسي العام وبعض المعايير التي تبنتها الجزائر. أما الأقساط فيتم تسجيلها محاسبيا كما يلي:

وتبقى العمليات تسجل نفسها إلى غاية 2009/12/31 مع العلم أن المؤسسة معفية من الرسم على القيمة المضافة ذلك أن المشروع يدخل ضمن برنامج تطوير الاستثمارات.

3-3- الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني PCN إلى النظام المحاسبي المالي SCF

إن الانتقال من PCN إلى SCF يتضمن إعادة معالجة أرصدة حسابات الأصول، الخصوم، الأعباء والإيرادات وفقا لقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي المنصوص عليها في SCF، وعليه أثار إعادة المعالجة عدة حسابات تسجل في حساب 115 تصحيحات ناجمة عن تغيير المناهج المحاسبية (11)

كما تم إلغاء كل من الرصيد المتبقي في الحسابات دائن الخدمات 562100 ومصاريف مقيدة سلفا 468100 وتعويضها بالحسابات الجديدة:
ح/ دائن الخدمات 562100 أصبح 4011.210000.
ح/ مصاريف مقيدة سلفا 468100 أصبح 4861160000.
3-3-1- تسجيل إلغاء الرصيد المتبقي: وقد سجل الإلغاء بالطريقة التالية: (12)

4.011	4.861	من ح/ دائن خدمات إلى ح/ مصاريف مقيدة سلفا	60.91	60.91
-------	-------	---	-------	-------

يتمثل مبلغ 60.913.948.72 في مجموع ثمانية أقساط من جانفي 2011 إلى أكتوبر 2011 زائد القيمة المتبقية المتمثلة في 1% من قيمة الأصل.

3-3-2- تسجيل الاتفاقية حسب النظام المحاسبي الجديد SCF: بظهور SCF بات على المؤسسة تسجيل المعدات المستأجرة في جانب الأصول بالقيمة العادلة أو الحالية لدفعات الإيجار كالتالي: (13)

218	167	من ح/ تثبتات عينية أخرى إلى ح/ ديون مترتبة عن عقد الإيجار	110.400.000	110.400.000
-----	-----	---	-------------	-------------

3-3-3- تسجيل عملية استرجاع الأقساط المسددة: ويتم ذلك كمايلي: (14)

167	115	2134	55.925.641.02	55.925.641.02
			1.398.140.51	

ويتمثل المبلغ 55.925.641.02 في مجموع كل الأقساط قبل 2010/01/01، ولكن بمبلغ الأصل فقط.

3-3-4- الاهتلاك: باعتبار الشاحنات من بين التثبتات يتم تسجيل الاهتلاك المتعلق بالسنوات: 2007، 2008 و2009 وفق النظام المالي المحاسبي كمايلي: (15)

44160000.00	33.120.000.00	من ح/ تصحيحات ناجمة عن تغيير المناهج	281	115
	11040000.00	من ح/ ضرائب مؤجلة أصول إلى ح/ اهتلاك تثبيتات		133

❖ ملاحظات

- تنتج عن عمليات إعادة المعالجة ضرائب مؤجلة أصول وخصوم وهي عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصوم) أو قابل للتحويل (ضريبة مؤجلة أصول) خلال سنوات مالية مستقبلية. (16)

- تسجل في الميزانية وفي حساب النتائج الضرائب المؤجلة الناجمة عن:

- اختلال زمني بين الإثبات المحاسبي لمنتوج ما أو عبء ما أخذ في الحسابان النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة في مستقبل متوقع؛

- عجز جبائي أو قروض ضريبة قابلة للتأجير إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملة في مستقبل منظور.

- فيما يخص عقد التأجير المالي الثاني بين مؤسسة مناجم الفوسفات ومؤسسة

SOFINANCE تتم معالجته المحاسبية بالطريقة نفسها، لكن بمراجعة تغير الأرقام.

3-4- المعالجة المحاسبية لعقد التأجير المالي في SOMIPHOS حسب SCF

باعتبار أن الأقساط المسددة المسترجعة لسنوات 2007، 2008، 2009 عبارة عن

مصاريف والمصاريف تحدد النتيجة التي ترحل إلى الأموال الخاصة، بالتالي فإن إعادة المعالجة تتم

تسجيل المبلغ في حساب 115 (حساب ضمن الأموال الخاصة) في الجانب الدائن

(إيراد)؛ المصاريف التي تم استرجاعها تؤثر على النتيجة لنفس السنوات حيث تجعلها أكبر مما صرح

به ويتحتم على المؤسسة دفع ضرائب على النتائج أكبر، والفرق يسجل في حساب 134 ضرائب

مؤجلة خصوم تأخذ بعين الاعتبار في التصريحات الخاصة بالميزانية الجبائية 2012، 2011،

...2010

3-4-1- تسجيل العمليات العادية وفق SCF خلال: 2010، 2011، 2012،

2013: يتمثل ذلك في تسجيل كل من الأقساط، الاهتلاك، والقيمة المتبقية.

أ- تسجيل الأقساط حسب SCF: ويتم التسجيل كمايلي: (17)

		2010/10/15		
		من ح/ ديون مترتبة عن عقد الإيجار		167
	5.948.803.63	من ح/ مصاريف مالية		66
	1.527.439.96	إلى ح/ البنك	512	
7.476.243.59		(قسط جانفي 2010)		

نفس التسجيل لبقية الأقساط وفق الجدول الجديد الذي يفصل بين الأصل والفوائد إلى غاية أكتوبر 2011.

ب- الاهتلاك السنوي: يتم التسجيل كمايلي: (18)

		2010/12/31		
		من ح/ محصصات الاهتلاك		685
	22.080.000.00	إلى ح/ اهتلاك تثبيات	281	
22.080.000.00				

نفس التسجيل لسنة 2011 و2012 و2013 وفق جدول الاهتلاك الجديد.

ت- القيمة المتبقية: يتم تسجيل تسديد القيمة المتبقية التي تمثل 1% من قيمة الأصل كآلاتي:

(19)

		2011/11/31		
		من ح/ ديون مترتبة عن عقد الإيجار		167
	1.104.000.00	إلى ح/ البنك	512	
1.104.000.00				

مما سبق يتبين أن المؤسسة عند تبنيها نظام SCF لم تواجه أية مشاكل في العمليات الجارية

بل واجهتها في عمليات إعادة المعالجة لتحويلها من PCN إلى النظام الجديد.

4- المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التشغيلي في مؤسسة SOMIPHOS

تقوم المؤسسة بعملية استئجار معدات نقل من طرف الخواص لنقل الفوسفات من مدينة جبل

العنق إلى المؤسسات المينائية عنابة بغرض تصديرها. وسيتم من خلال العناصر التالية توضيح

المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التشغيلي تلك عند كل من المستأجر والمؤجر.

4-1- التسجيل المحاسبي عند المستأجر:

يعد صاحب معدات النقل فاتورة شهرية للكميات المنقولة يتم على أساسها التسجيل المحاسبي

التالي: (20)

****	****	من ح/ مصاريف معدات نقل من ح/ الرسم على القيمة المضافة المسترجعة إلى ح/ موردا الخدمات (فاتورة)	40112 1	61312 445
****	****	من ح/ موردا الخدمات إلى ح/ البنك (التسديد)	512	401121

4-2- التسجيل المحاسبي عند المؤجر:

تقوم المؤسسة بعملية تأجير معداتها خاصة المتعلقة بالنقل والرافعة في حالة تكون تلك المعدات غير مستعملة من طرف المؤسسة (فترات الصيانة) انخفاض كميات الإنتاج (طلبات قليلة).

هنا في هذه الحالة تقوم المؤسسة بإعداد فاتورة ويتم التسجيل كمايلي: (21)

****	****	من ح/ زبائن إلى ح/ TVA للتسديد	44514	411
****	****	إلى ح/ تقديم الخدمات الأخرى (الفاتورة)	706112	

5- تقييم التمويل التجاري في مؤسسة SOMIPHOS

تسعى المؤسسة إلى تعظيم ثروة الملاك وذلك من خلال تحقيق الحد الأدنى لكلفة التمويل وفق افتراض أساس مفاده أنه كلما انخفضت كلفة التمويل والنتائج عن خلق الميزج الأمثل لصيغ التمويل كلما ارتفع عائدها ونقصت مخاطرها.

5-1- التكلفة كمحدد لاتخاذ قرار التمويل بالاستئجار

يقيم الاستئجار عادة من قبل المستأجر والمؤجر، فالمستأجر عليه أن يجد أيهما أقل تكلفة بالنسبة له الاستئجار أم الشراء، وكذا على المؤجر أن يحدد دفعات الاستئجار التي تحقق له عائدا مناسباً على استثماره، وطالما أن SOMIPHOS هي المؤسسة المستأجرة يتم تقييم قرارها

التمويلي بالاستئجار من حيث التكلفة ومقارنته بتكلفة التملك. ولإسقاط ذلك على الواقع العملي في مؤسسة مناجم الفوسفات تم الاعتماد على المثال التالي:

تخطط مؤسسة SOMIPHOS لحيازة تجهيزات بكلفة 10 مليون دينار، ويتوقع لهذه المعدات أن تعيش لمدة 10 سنوات؛ لكنها تخطط لاستخدامها لمدة 5 سنوات، وبإستطاعة المؤسسة اقتراض كلفة التجهيزات بفائدة 10%، كما يتوقع أن تكون قيمة التجهيزات 50 ألف دينار بعد 10 سنوات و 1 مليون دينار بعد 5 سنوات من تاريخ الاستعمال.

بإستطاعة المؤسسة استئجار التجهيزات لمدة 5 سنوات بأجرة سنوية مقدارها 2.75 مليون دينار تدفع بداية كل سنة حيث يتحمل المؤجر تكاليف صيانة التجهيزات، لكن في حالة شراء التجهيزات ستكون كلفة صيانتها 500 ألف دينار تدفع في بداية كل عام مع العلم أن معدل ضريبة المؤسسة 40%.

لتقييم القرار التمويلي بالاستئجار من حيث التكلفة، يجب تحليل القيمة الحالية* لكل من الاستئجار والتملك وذلك بالاعتماد على الجدول رقم (03).

5-1-1- تحليل مؤسسة مناجم الفوسفات للقيمة الحالية للتملك

يوضح الجزء الأول من الجدول تكاليف الاقتراض والشراء كالتالي: (22)

- السطر الأول يبين تكلفة المعدات؛
- السطر الثاني يبين تكاليف الصيانة؛
- السطر الثالث يبين الوفر الضريبي من تكلفة الصيانة $(500000 \times 40\% = 200000 \text{ دج})$
- السطر الرابع يبين الوفر الضريبي من الاستهلاك؛
- السطر الخامس والسادس يبينان التدفق النقدي من القيمة التجريدية للمعدات (لا يوجد ضريبة في الحالات التي لا تخضع فيها الربح الرأسمالي للضريبة)؛
- السطر السابع بين صافي التدفق النقدي؛
- السطر الثامن يبين القيمة الحالية لهذه التدفقات مخضومة بسعر 6% (وهو سعر الفائدة 10% معدلا لما بعد الوفر الضريبي).

*تحليل القيمة الحالية: Net Présent Value Analysais

5-1-2- تحليل مؤسسة مناجم الفوسفات القيمة الحالية للإيجار:

- يبين الجزء الثاني من الكشف تكلفة الإيجار حيث: (23)
- يبين السطر التاسع دفعات الاستئجار؛
 - يبين السطر العاشر الوفر الضريبي من دفعات الإيجار، وهذا الوفر يساوي نسبة الضريبة مضروبا في دفعة الإيجار ($40\% \times 2.750 = 1100$ دينار)؛
 - يبين السطر الحادي عشر صافي التدفق النقدي، هو صافي دفعة الأجرة مطروحا منها الوفر الضريبي؛
 - يبين السطر الثاني عشر صافي قيمة الاستئجار الحالية.
- وبمقارنة القيمة الحالية لكلفة التملك والبالغة 7.471 ألف دينار بالقيمة الحالية لكلفة الاستئجار البالغة 104 ألف دينار، نجد أن: صافي القيمة الحالية للميزة التي يحققها الاستئجار = $104000 - 7471000 = 736700$ دينار.
- وبالتالي فقد توصلت مؤسسة مناجم الفوسفات إلى ضرورة اتخاذ قرار التمويل من خلال التأجير بدل التملك.

5-2- تقييم التمويل بالاستئجار من حيث المخاطر والتأثير في الميزانية:

- بالإضافة إلى التكلفة فإن مؤسسة مناجم الفوسفات تعتمد على كل من المخاطر والتأثير في الميزانية كأحد المحددات الهامة لتقييم قرار التأجير التمويلي.

5-2-1- تقييم قرار التمويل بالاستئجار من حيث المخاطر:

- يلعب التأجير التمويلي دورا كبيرا في تنمية اقتصاد المؤسسة ولكن هذه الصيغة لا تخلو من المخاطر التي تؤثر على مسار تقدمها، من أهمها: (24)
- تعتبر مخاطر التأجير التمويلي مخاطر ملكية؛
 - تزايد التقدم التكنولوجي والعلمي وكذا تقدم عمر المعدات فأصبحت ذات فاعلية أقل؛
 - ضعف الصيانة الدورية الضرورية للمعدات المستأجرة وذلك أن المؤسسة اعتمدت أكثر على التأجير المالي أكثر من التشغيلي من قبل الشركة العربية للإيجار المالي ALC و SOFINANCE؛

- الرغبة في تقليد المؤسسات الأخرى التي اعتمدت على التأجير التمويلي دون الحاجة إليه مما جعلها تتحمل تكاليف إضافية.

5-2-2- تأثير قرار التأجير التمويلي في ميزانية مؤسسة SOMIPHOS

يختلف تأثير قرار التأجير التمويلي في القوائم المالية للمؤسسة وخاصة في الميزانية بين النظامين SCF و PCN وذلك لاختلاف الترتيبات المحاسبية التي يفرضها كل منهما.

أ- بالنسبة للنظام المحاسبي الوطني PCN: حسب شروط معينة لا يظهر ضمن ميزانية المؤسسة لا الأصل المستأجر ولا الالتزام الناشئ عن الاستئجار لهذا السبب يطلق على الاستئجار بأنه تمويل خارج الميزانية وهذا ما يوضحه الملاحق: 07، 08، 09، 10 التي توضح ميزانية مؤسسة مناجم الفوسفات أثناء إبرام عقدي التأجير التمويلي سنة 2007 و 2008 اللذان سبقا ذكرهما.

ب- بالنسبة للنظام المحاسبي المالي الجديد SCF: وفيه قامت مؤسسة مناجم الفوسفات بتسجيل المعدات المستأجرة في أصولها بالقيمة الحقيقية لها كما وشكلت جدولا لاهتلاها، وتم تسجيل الأقساط ضمن الديون. (25)

ويمكن توضيح ماتقدم من خلال الجدول الموالي رقم (03).

الجدول رقم (03): خطوات تحليل القيمة الحالية للتملك والاستئجار

السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	السنة 0		
-	-	-	-	-	(1000)	سعر الشراء	1
-	(500)	(500)	(500)	(500)	(500)	تكاليف الصيانة	2
-	200	200	200	200	200	الوفر الضريبي من الصيانة	3
440	480	760	1280	800	-	الوفر الضريبي من الاستهلاك	4
1000	-	-	-	-	-	القيمة التخريدية	5
(160)					-	ضريبة القيمة التخريدية	6
1280	180	460	980	500	(10300)	صافي التدفق النقدي	7
-	-	-	-	-	(7471)	القيمة الحالية للتملك	8
(2750)	(2750)	(2750)	(2750)	(2750)	(2750)	دفعات الاستئجار	9
1100	1100	1100	1100	1100	1100	الوفر الضريبي من الاستئجار	10
(1650)	(1650)	(1650)	(1650)	(1650)	(1650)	صافي التدفق النقدي	11
-	-	-	-	-	(7367)	القيمة الحالية للاستئجار	12

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على المعلومات المقدمة من مكتب دائرة المالية والمحاسبة.

يلاحظ من الجدول رقم (03) أنه حسب الاستهلاك على أساس 20%، 32%، 19%، 12%، 11% للسنوات الخمس؛ ضريبة القيمة التجرديفة نتجت عن الفرق بين القيمة الدفترية في نهاية السنة الخامسة والبالغة 600 ألف دج والقيمة السوقية لها البالغة مليون دج، أي أن هناك ربحاً رأسمالياً مقداره 400 ألف دج ويخضع لضريبة مقداره 160 ألف دج، حيث:

$$600 - 1000 = 400 \text{ ألف دج} \times 40\% = 160 \text{ ألف دج}.$$

خاتمة:

تعد عملية التمويل محركاً أساسياً لأنشطة المؤسسة الاقتصادية ودافعاً قوياً لنموها وازدهارها، وذلك لما يرتبط بها من قرارات طويلة، متوسطة أو قصيرة الأجل، تهدف من خلالها للوصول إلى الهيكل التمويلي الأمثل الذي تتوازن فيه كل من الأموال المملوكة والمقترضة.

وحتى تتمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها التي تتركز على تعظيم العائد من جهة وتدني التكاليف والمخاطر المحتملة من جهة أخرى، ينبغي عليها المفاضلة بين مختلف البدائل التمويلية والتي من بينها التقليدية المتمثلة في الصيغ قصيرة وطويلة الأجل، وصيغ حديثة من أبرز أشكالها: الأوراق المالية الحديثة المتضمنة كل من الأدوات المالية المختلطة والمشتقات المالية، رأس مال المخاطر وصيغ التمويل الإسلامي.

ورغم الثقل الاقتصادي الذي تمتاز به مؤسسة SOMIPHOS لم تعتمد إلا على التأجير التمويلي كأنسب الصيغ الحديثة للتمويل، وركزت على كل من التكلفة، المخاطر، التأثير في الميزانية كأهم المحددات المستخدمة في تحديد جدوى قرارات التمويل بالاستئجار وتقييمها.

ومن خلال دراسة موضوع البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وهي كالآتي:

- يعد التأجير التمويلي أهم الصيغ التمويلية الحديثة التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والتي من بينها مؤسسة المناجم والفوسفات؛

- تمتلك مؤسسة SOMIPHOS القدر الكافي من الإمكانيات التي تمكنها من

استخدام صيغ التمويل الحديثة لكنها اقتصر على اعتماد التأجير التمويلي؛

- بظهور نظام SCF اضطرت مؤسسة SOMIPHOS لإعادة معالجة عملياتها

المحاسبية المتعلقة بعقود الإيجار المسجلة مسبقاً وفق نظام PCN.

وبناءً على ما تقدم من نتائج يمكن صياغة الاقتراحات الموالية:

- يجب على مؤسسة المناجم والفوسفات التنويع في استخدام صيغ التمويل الحديثة لما يترتب على هذه الأخيرة من زيادة في العوائد؛
- نتيجة لعدم الاستخدام الأمثل لإمكانات المؤسسة أدى ذلك لتعطيل الموارد.

قائمة المراجع:

- 1- خالد العامري، التأجير: فن وإدارة، دار الفاروق، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007.
- 2- زويتة مُجد الصالح، المعايير المحاسبية الدولية، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر- الأهمية ومتطلبات التطبيق، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي " المعايير المحاسبية الدولية والمؤسسة الإقتصادية الجزائرية- متطلبات التوافق والتطبيق، جامعة سوق أهراس، 25-26 ماي 2010.
- 3- سمير مُجد عبد العزيز، التأجير التمويلي: مداخله المحاسبية والمالية والاقتصادية والتشريعية والتطبيقية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2001.
- 4- طبقا للمادة 02-235 للقانون المؤرخ في 28 ربيع 1430 الموافق ل: 25 مارس 2009 المحدد لقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي والمتعلق بالإيجار المالي، والتي تنص على أن المستأجر يسجل محاسبيا المعدات المستأجرة في جانب الأصول بالقيمة العادلة أو الحالية لدفعات الإيجار أي تسجيل الاتفاقية بقيمة الأصل.
- 5- عبد الرزاق يخلف ورايح يخلف، المعالجة لمحاسبية لعقود التأجير التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي SCF، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سعد دحلب، الجزائر، دون تاريخ.
- 6- الفقرة 1-134 و 2-134 للقرار المحدد لقواعد المحاسبة العدد 19-2009 من الجريدة الرسمية.
- 7- مُجد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
- 8- المذكرة المنهجية رقم 01 للمجلس الوطني للمحاسبة والتعليم رقم 02 لوزارة المالية.
- 9- معلومات مقدمة من مكتب دائرة المحاسبة والمالية.
- 10- معلومات مقدمة من مكتب دائرة المالية والمحاسبة.

- 11- معلومات مقدمة من مكتب دائرة المحاسبة والمالية.
- 12- المذكرة المنهجية رقم 01 للمجلس الوطني للمحاسبة والتعليم رقم 02 لوزارة المالية.
- 13- معلومات مقدمة من مكتب دائرة المالية والمحاسبة.
- 14- طبقا للمادة 02-235 للقانون المؤرخ في 28 ربيع 1430 الموافق ل: 25 مارس 2009 المحدد لقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي والمتعلق بالإيجار المالي، والتي تنص على أن المستأجر يسجل محاسبيا المعدات المستأجرة في جانب الأصول بالقيمة العادلة أو الحالية لدفعات الإيجار أي تسجيل الاتفاقية بقيمة الأصل.
- 15- معلومات مقدمة من مكتب دائرة المحاسبة والمالية.
- 16- نفس المصدر
- 17- الفقرة 1-134 و 2-134 للقرار المحدد لقواعد المحاسبة العدد 19-2009 من الجريدة الرسمية.
- 18- معلومات مقدمة من مكتب دائرة المحاسبة والمالية.
- 19- نفس المصدر
- 20- نفس المصدر.
- 21- معلومات مقدمة من مكتب دائرة المحاسبة والمالية.
- 22- معلومات مقدمة من مكتب دائرة المالية والمحاسبة.
- 23- نفس المصدر.
- 24- معلومات مقدمة من مكتب دائرة المالية والمحاسبة.
- 25- نفس المصدر.